نحو تعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك البركة الجزائري–

أ. لدرع خديجة
جامعة تيارت

الملخص

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً ورئيسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث تساهم هذه المؤسسات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق وهذا ما يساعد على استغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في عملية الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنويع الإنتاجي وبالتالي يمكن توفير مختلف السلع التي تحل محل السلع المستوردة والمطلوبة محلياً.

إن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، أصبح هاجسًا يؤرق بال أصحاب هذه المؤسسات والاقتصاديين على حد سواء، ومن هنا أصبحت أساليب التمويل الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحاً هاماً في اقتصاديات العالم، فهي تساهم في حل مشكلتي البطالة والفقر اللتين تعانيهما دول العالم، كما تساعد هذه الأساليب في تحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها تضمن استخدام التمويل المتاح في المشاريع الحقيقية وهو ما لا تحققه الأساليب التقليدية الأخرى، والتي قد تستخدم الأموال فيها لحاجات أخرى بعيدة عن المشاريع المقدمة للتمويل، ما يتسبب في تفاقم المشاكل لهذه المشاريع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية.

Abstract

Small and medium enterprises play important and key roles in economic development strategies in most countries of the world, providing job opportunities, making investment costs low and maximizing the use of local materials, and contributing in satisfying the needs of some of the large-scale industries, both in raw materials or providing them the services. Finance is considered to be one of the significant obstacles. The owners of these enterprises are generally neither craftsmen nor professionals, they don't have sufficient fund to enable them establish their enterprises such as getting loans.

The method of Islamic Finance System plays important roles in the economies of developing and developed countries alike. Countries facing problems of unemployment, poverty, and development issues often are aided by this system as this method includes the use of available funds into the real projects (which is not achieved by other conventional methods in which the funds are used in the needs other than those projects for which the funding was made).

Keywords: Islamic Banks, Small and medium Enterprises, Islamic Finance.

المقـــدمة: لا شك أن هناك اتجاها عالميـــا نحـــو اعتبـــار المؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة بمثابة الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصـــادية، لاســـيما فـــي الدول النامية، وتنبع هذه الأهمية أساسا من كون أنه بإمكان جميع الدول، المتقدمـــة والنامية، إرساء قواعد لتطوير هذا النوع من المؤسسات، وتمويل هـــذه المؤسســـات

يمثل دوماً الانشغال الأهم بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أو للحكومات في الاقتصاديات المعاصرة، لذلك أصبحت هذه المسألة تمثل أهم المحاور للسياسات الاقتصادية لدول العالم، وهذا ما جعل دول العالم تهتم أكثر بالتمويل الإسلامي لما له من مميزات التي تجعل اعتماده ضرورياً من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية البحث: يعتبر التمويل الإسلامي وسيلة لتطوير الإنتاج وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويحقق منافسة في السوق المالية كونه يزيد من بدائل التمويل المتاحة للشركات؛ بناءاً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل التمويل الإسلامي يلبي حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات البحث:على ضوء ما تقدم، وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث، والتي تتمثل في:

1– التمويل الإسلامي يملك من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي.

2– صناعة التمويل الإسلامي أخذت تحظى باهتمام متزايد لاسيما في ظل الأزمة المالية الراهنة إذ بدت البنوك الإسلامية أكثر صلابة في مواجهة الأزمة مما شجع كثير من المؤسسات على تبني صيغ التمويل الإسلامي لتوسيع نشاطها.

3– إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية ساهم بشكل كبير وبنسبة عالية في الناتج القومي الإجمالي قد يضاهي مساهمة المؤسسات الكبيرة سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك باستخدام الأساليب التمويلية المميزة لها، كما يهدف هذا البحث إلى التعرف على تجربة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب إسلامية.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات المقدمة من طرف بنك البركة في الجزائر.

وسنتناول هذا البحث من خلال محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المحور الثاني: تقييم آليات التمويل الكلاسيكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثالث: مساهمة وفعالية بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1–مفهـــوم المؤسســـات الصغيـــرة والمتوسطـــة: إن كثرة التعاريف المستخدمة جعل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غامض ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال وبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال، والدليل على ذلك انه أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريف في 75 دولة، ومن جهة أخرى ترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية انه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع الغير الرسمي [(1)].

لا يوجد تعريف موحد لما يمكن اعتباره مشروعاً صغيراً وآخر متوسطاً حيث تتباين التعريفات بين بيئة وأخرى نظراً لاختلاف قدرات الدول الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها وهذا ما يؤثر على تمويل هذا الصنف من المؤسسات.

من بين التعاريف الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية نجد تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة (Small Business act) والتي تعتمد على عدد العمال والاستقلالية؛ وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها المؤسسات كبرى[(2)]، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تضم على اقل 500 عامل [(3)].

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعة البنك الدولي

نـــوع المؤسســـة	عدد العمال	حجـــم الاستثمـــار	الحصيلـــة السنويـــة
مؤسســـــة مصغرة	10-1	اقل من 100000 دولار	اقل من 100000 دولار
مؤسســـــة صغيرة	50-11	بين 100000 و3 ملايين دولار	بين100000 و3 ملايين دولار
مؤسســـــة متوسطة	300-51	بين3 ملايين و15 مليون دولار	بين 3 ملايين و15مليون دولار

Source: M.Malhotra & others, Expanding access to finance: good practices and policies for micro, small and meduim entreprises, World Bank, Washington DC, August 2006, p09.

لقد اخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستخدام ثلاثة معايير العمالة، رقم الأعمال والاستقلالية.

حسب ما جاء في المادة الرابعة من الفصل الأول من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف هذه الأخيرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات التي:

– تشغل من 1 إلى 250 شخص؛

– لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 2 مليار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج؛

– تستوفي معايير الاستقلالية، أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم 2 : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	9-1	اقل من 20 مليون	اقل من10 مليون د
مؤسسة صغيرة	49-10	اقل من 200 مليو	اقل من100 مليون
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 إلى2 مليا	بين 100 و500 مليو

المصدر: الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن القول إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يبرز إلا في بداية السبعينات من القرن الماضي حيث أصبح الموضوع معترفاً به لا فقط من طرف الباحثين، وإنما أيضاً من طرف كل الجامعات في العالم، وما انتشار جماعات البحث في حقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدد البحوث والمجلات الأكاديمية في العالم في هذا الميدان وتنوع البرامج التعليمية إلا انعكاس لمدى الاهتمام بهذا الصنف من الشركات واعتراف بخصوصية دوره وأسلوب إدارته[4].

تبرز أهمية هذه المؤسسات في تفعيل استراتيجيات النمو، إضافة إلى مساهمتها في محاربة الفقر والبطالة بزيادة فرص التشغيل من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء،مع الناحية الأهم في كل ذلك ألا وهي إعادة توزيع الدخل وهذا ما يؤدي إلى تحقيق عدالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، أي أن هذه المؤسسات تؤثر وبشكل فعال على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار، الاستثمار والصادرات.

ولقد ظهر رأي يدعو إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو يرتكز على ثلاثة حجج هي [7]:

أ–إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزز القدرة التنافسية وتستطيع خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية، فالمنافسة الحرة تعتبر كأداة فعالة في تحقيق أهداف

هذه المؤسسات من خلال الصراع فيما بينها والذي يؤدي إلى التغيير وتجديد الأساليب وهو ما يشجع على الابتكار والإبداع من اجل تلبية رغبات المستهلك، من جهة أخرى فإن هذه المؤسسات تجذب الاستثمارات الأجنبية وتستغل الموارد المحلية المتاحة وتوسع الأسواق التي يمكن أن تساهم في الرفع من القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد.

ب– يطالب أنصار هذا الرأي بدعم اكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الأطراف الحكومية والمؤسسات المالية والبنوك والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بغية دعمها وتعزيز قدراتها والذي يساعد بشكل كبير في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة وأنها أصبحت تشكل عصب النمو الاقتصادي.

ج– أخيراً يرى هذا الرأي ضرورة توسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لأن ذلك يؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة في هذه المؤسسات أكثر مما توفره المؤسسات الكبيرة، لأنه كما هو معروف فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز في غالبيته بأنه قطاع كثيف في عنصر العمل، لذلك فإن تقديم العون المالي لها يمكن أن يحد أو على الأقل يخفض من الفقر.

أما الرأي الآخر فيدعو إلى التركيز على دور هذه المؤسسات في النشاط الاقتصادي [8]:

–فبالرغم من اقتناع بعض رجال الاقتصاد بأن الشركات الكبرى هي وحدها التي تساهم في عملية الابتكار والإبداع التكنولوجي، وذلك نظراً لارتفاع الاستثمار الضروري واحتمال الإخفاق في هذا الميدان، فإن العديد من الدراسات تركز على إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير التكنولوجيات والتجديد وإدارة المشاريع، فالعديد من الدراسات الميدانية في مختلف البلدان أكدت على أن أكثر من 55 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتجديد والإبداع سواء في البضاعة أو في وسائل الإنتاج أو في الإدارة والتسيير ولو كان ذلك بطريقة تلقائية، ومن قبيل الابتكار الجزئي والبسيط، ومن بين تلك الشركات ما لا يقل عن 10 % كانت ابتكاراتها جذرية (Radical Innovation).

–لقد استنتجت بعض الدراسات أنه نتيجة لسرعة التغيرات الاقتصادية الحاصلة سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً ولكثرة الصعوبات التي تواجه سبيل الشركات الكبرى فإن هذا النوع الأخير من الشركات غالباً ما تستعين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من المخاطرة، فالشركات الكبرى تسعى في اغلب الأحيان الحصول على نوع من المرونة والليونة الضرورية إلى عقد شراكة مع المؤسسات الصغيرة للحصول على بعض الخدمات أو بعض الأجزاء من الموارد الضرورية والتي كانت تنتج داخلياً ،و بالتالي فإن هذا النمط من الشراكة والمناولة (Sub Contracting) يفسر خلق ما لا يقل عن ربع الشركات الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعات التحويلية ببلد كفرنسا .

– لقد اهتم العديد من رجال الاقتصاد خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي بالتنمية الجهوية فأبرزوا فشل المؤسسات الكبيرة في خلق ظروف تنمية جهوية ومحلية شاملة ومستديمة ،فأسرعوا بمطالبة الرفع وتعدد الإجراءات المساندة لخلق وبعث الشركات الصغرى الضامنة أكثر من غيرها لتنشيط التنمية الجهوية والرفع من نسب النمو الاقتصادي والاجتماعي ،وهكذا عوضت فكرة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الجهوية نظرية التنمية المرتكزة على المؤسسات الكبيرة والسائدة طوال الستينات من القرن الماضي، وما تعدد الإجراءات والسياسات المساندة لخلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل بلدان العالم وبعث دور المحاضن والأقطاب التكنولوجية (techno poles) أحسن دليل على ذلك.

وبالفعل بدأت حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تعي أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت بمساندة هذه المؤسسات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح والتي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية.

3– العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تحول دون تنمية قدراتها خاصة وأنها تمثل قاعدة حقيقية في البلدان النامية يمكن البدء منها للنهوض بالاقتصاديات هذه البلدان.

3–1–مشاكل متعلقة بالتحيز في السياسات الحكومية: أهملت هذه السياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في البلدان النامية، حيث نجد أن سياسات الحكومة متحيزة للمؤسسات الكبيرة من خلال القوانين واللوائح والأنظمة التي تعطيها ميزات كبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومع وجود البيروقراطية وضعف الشفافية وارتفاع معدلات الفساد وانتشار الرشوة والمحسوبية، نجد أن تكلفة المعاملات تزداد بشكل كبير مما يعني أن المؤسسات الكبيرة فقط هي القادرة على التعامل مع هذه التكلفة.

3–2–مشاكل متعلقة بنقص المعلومات والخبرة التنظيمية: تتمثل أساساً في عدم توافر معلومات السوق (أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج) والبيانات والإحصاءات الرسمية اللازمة فأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة التنظيمية التي تمكنهم من مواجهة مشاكلهم وتنمية مشاريعهم، ويجهلون أيضاً القوانين والإجراءات الحكومية ككيفية إنشاء مؤسسة في إطار قانوني معين، الحوافز والضرائب، قوانين العمل، التأمينات...الخ، وهذه المشاكل تنجم عادة بسبب اتخاذ القرارات من طرف شخص واحد هو مالك المؤسسة حيث يضطلع على جميع المهام الإدارية.

3–3–مشاكل اقتصادية، تسويقية وإنتاجية: تتمثل في تكلفة وقدرة رأس المال اللازم لتسيير هذه المؤسسات وتكاليف الحصول على المواد الخام والمعدات

وخدمات الإنتاج من استشارات تسويقية وفنية ومالية وتدريبية، أو حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما تكون المؤسسة مرتبطة به وهو ما يهدد إستمراريتها؛ كذلك فإن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يهتمون بدراسة السوق من اجل التوسع فيه أو تصريف وتسويق منتجاتهم أو إمكانية فتح أسواق أخرى لهذه المنتجات داخل البلد أو خارجها، بسبب نقص الخبرة والمعرفة بهذا النوع من الدراسات واقتصار معرفتهم بالبيع وتوزيع منتجاتهم.

3–4–مشاكل تمويلية: أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في مشكلة التمويل خاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات ومحدودية المصادر المتاحة لتمويل هذه المؤسسات؛كصعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، فضلاً عن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها [9].

إضافة إلى ذلك ارتفاع في سعر الفائدة على القروض وارتفاع تكلفة الإقراض بالنسبة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التشدد في الضمانات المطلوبة منهم والمطالبة برد القرض في خلال فترة لا تتناسب مع طبيعة النشاط، وتفضيل البنوك لرجال أعمال المعروفين في الساحة الاقتصادية والاجتماعية مع عدم الاهتمام بمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3–5– مشكلة العمالة: تتعلق عادة بظروف استقدام العمالة، تأمين الحماية الاجتماعية للعاملين في هذه المؤسسات، مراعاة الأمن والسلامة الصحية والمهنية، قضية الأجور والحوافز وظاهرة عمالة الأطفال، إن من المهام الأساسية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي امتصاص اليد العاملة، لكن نجد غالباً أن هذه الأخيرة قليلة الخبرة والتأطير فيها ضعيف.

3–6– مشاكل أخرى: كمشاكل متعلقة بصغر الحجم والذي يمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة.

الافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية وغياب قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع أو ارتفاع تكلفة تسجيل تلك البراءات.

ضعف ثقافة العمل الحر لدى الشباب وتفضيل اختيار الوظيفة الحكومية على مخاطر العمل الحر.

المحور الثاني: تقييم آليات التمويل الكلاسيكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1–تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهي تجد صعوبة في تمويل استثماراتها أو دورات استغلالها مما يهدد استمرارها وبقائها في السوق.

أكثر من 80 % من مجموع هذه المؤسسات نشأت بتمويل ذاتي أي من أموال صاحب المؤسسة أو العائلة أو الأصدقاء وهذا راجع إلى أن البنوك لا تمنح القروض للمؤسسات المبتدئة أو التي تعاني من ضائقة مالية نتيجة عدم الثقة والحذر المفرط منها، كما أن هذه المؤسسات لا تلجأ إلى البنوك، لطلب هذه الأخيرة ضمانات كبيرة وتعجيزية بالنسبة لهذه المؤسسات أو بسبب نسبة الفائدة المرتفعة للقروض المقدمة، بالإضافة إلى عدم وجود بنك وطني متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى تفاقم مشكلة التمويل لها.

الجدول رقم3: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أصحابها [10]

العراقيل	**نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** %
صعوبة الحصول على القروض	% 28.8
المنافسة غير الشرعية (قطاع غير رسمي)	% 28.2
العقار	% 12.9
معدل الضرائب	% 12.1
تغير في السياسة الاقتصادية	% 7
الفساد	% 6.3

Source : Y.Benabdallah, L'économie algérienne entre réformes et ouverture: Quelle priorité, CREAD, Alger, 2005, p 16.

في نهاية 2009كان للجزائر 26بنك ومؤسسة مالية معتمدة، من بينها 6 بنوك عمومية، 14 بنكا خاصاً، مؤسسة التأمين المتبادل في مجال القطاع الزراعي، 3 مؤسسات مالية من بينها مؤسستين ماليتين عموميتين و2 مؤسسات مالية متخصصة في الاعتماد الايجاري، بالإضافة إلى 1324وكالة بنكية منتشرة عبر التراب الوطني. [11]

الجدول رقم 4:توزيع القروض في الاقتصاد الفترة (2008–2009) الوحدة: مليار دج [12]

	2008	2009
قـــروض موجهـــة للقطـــاع العـــام	**1202.2**	**1485.9**
بنـــوك عموميـــة	1200.3	1484.9
بنـــوك خاصـــة	1.9	1.0
قـــروض موجهـــة للقطـــاع الخـــاص	**1411.9**	**1599.2**
بنـــوك عموميـــة	1086.7	1227.1
بنـــوك خاصـــة	325.2	372,1
مجمـــوع القـــروض الموزعـــة	**2614.1**	**3 085,1**
حصـــة البنـــوك العموميـــة	%87.5	87,9 %
حصـــة البـــنوك الخاصـــة	%12.5	12,1 %

: **Evolution économique et monétaire en Algérie**, **9 Source** : **Rapport 200 Banque d'Algérie**, **Algérie**, **Juillet 2010**, **p108**.

القروض البنكية الموجهة للاقتصاد تجاوزت 3085.1 مليار دينار جزائري في نهاية 2009مقابل 2614.1 مليار دج في نهاية2008، بزيادة قدرها 18.01% .

في نهاية2009 كانت حصة القطاع الخاص من مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك تجاوزت 51.83%، أما حصة القطاع العام من نفس القروض الموزعة فقد كانت 48.16 %.

من خلال هذا الجدول نجد أن البنوك العمومية هي الموزع الرئيسي للقروض وهي التي تضمـــن التمويل للقطاع العام والخاص، من دون أن نتجاهل نمو دور البنوك الخاصة في تمويل القطـــاع الخاص والعائلات بشكل أساسي والذي زاد بنسبة14.42 % عن سنة2008.

2–إشكـــالية تمويـــل المؤسســـات الصغيـــرة والمتوسطة في الجزائـــر: أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة

تشغل اقل من 9 عمال، وحسب الإحصائيات المتاحة فإن أكثر من 94 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة، إن إنتشار هذا النوع من المؤسسات يفسر الطابع العائلي له. (13)

يعاب على البنوك عدم مساهمتها الفعلية في تمويل النشاط الاقتصادي وتفضيلها النشاط التجاري رغم ارتفاع نسبة القروض الموجهة إلى الاقتصاد في السنوات الأخيرة وارتفاع نسبة استفادة القطاع الخاص منها، والسبب يكمن في أن النشاط التجاري يعتبر كأفضل ضمان لتغطية قروضها،كذلك توصف البنوك الجزائرية بأنها مترددة ولا تحب المخاطرة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة،خوفاً من عدم قدرة أصحابها على تسديد الديون؛ والشائع أيضاً أن القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتضمن مخاطر أكبر.

رغم ذلك يوجد بعض البنوك كالبنك الوطني الجزائري الذي خصص غلافا مالياً بقيمة70 مليار دينار لسنة2008 لمنحه كقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. (14)

بصفة عامة تمويل القطاع الخاص يقدر بـــ80 % من محفظة الكلية للبنوك، حيث 15 % منها للقطاع الزراعي و65 % للمؤسسات الخاصة الكبرى،أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة فإنها تمول وتنشأ في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب علماً أن متوسط المشاريع الممولة من طرف البنوك العمومية لا تتجاوز30 % من هذه المؤسسات.

من جانب آخر يعاب على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على انه ذو طابع عائلي ومنطوية على نفسها ولا ترغب في توسيع نشاطاتها أو حتى الاستفادة من برامج التأهيل التي تسمح لها بالتطور،وظهر الإهتمام بالبرامج التأهيلية واضحاً في الأرقام المقدمة مؤخراً من طرف منفذي البرنامج الأوروبي للتأهيل والتي أشارت إلى أن 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة أبدت اهتمامها وشاركت في البرنامج من بين2150 مؤسسة وجه لها هذا البرنامج.

ورغم أن الطرفين الجزائري والأوروبي أبديا رضاهما عن النتائج المحققة في البرنامج، فإن عدة أطراف ترى أن عدد المؤسسات المؤهلة ضئيل، في وقت تنتظر فيه هذه المؤسسات تحديات كبيرة مع إنفتاح السوق، ومن المعروف أن احد أسباب رفض أصحاب هذه المؤسسات الاستفادة من عمليات التأهيل هو عدم الرغبة في تقديم مساهمة مالية من جهة وكذا رفض مبدأ الشفافية الذي يعد شرطاً أساسياً للدخول في البرنامج.

في هذا الإطار، أعدت السلطات العمومية برنامج لتحسين مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يمتد على مدار6 سنوات بغلاف مالي يقدر

بمليار دينار جزائري كل سنة، الهدف من هذا البرنامج هو لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3–الهيئات والمنظمات الممولة للمؤسســـات الصغيــرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد برزت في الجزائر عدة هيئات ومنظمات تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستثماراتها وكذا المقاولين والمؤسسات المصغرة والتي من أهمها: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Ansej) ، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووكالة ترقية ودعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

3–1– حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

البيان	عروض الضمان	شهادات الضمان
مجموع الضمانات الممنوحة	475	184
التكاليف الإجمالية للمشاريع	50471546930	19690601030
مبلغ القروض المطلوبة	28831849459	9909331767
معدل المتوسط للتمويل المطلوب	57%	50%
مبلغ الضمانات	11449396189	4008716032
معدل المتوسط للضمان	40%	40%
متوسط قيمة الضمان	24103992	21786500
عدد الوظائف التي ستنشأ	25 128	9561
مبلغ الاستثمار بالنسبة لكل وظيفة	2008578	2059471
مبلغ القرض بالنسبة لكل وظيفة	1147399	1036433
الضمان بالنسبة لكل وظيفة	455643	419278

Source :Fonds de Garantie des Crédits aux pme FGAR, Situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004/ Fevrier 2011.

خلال الفترة أفريل 2004– فيفري 2011 كان مجموع الضمانات الممنوحة حسب عروض الضمان تقدر بـــ 475 وحسب شهادات الضمان 184، وهذه المشاريع ذات قيمة استثمارية وصلت إلى 50.4 مليار دج في إطار عروض الضمان و19.6 مليار دج حسب شهادات الضمان، وتعد هذه الحصيلة متواضعة بالنظر إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر.

3–2– حصيلة صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CGCI):

الجدول رقم 6: توزيع الضمانات حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول 2009 (16)

قطاعات النشاط	عدد الملفات	%	قيمة القرض دج	%	قيمة الضمانات دج
البناء والأشغال العمومية	123	35	3373473449	37	1582135780
النقل	117	33	1301366465	14	791374078
الصناعة	86	24	3833918263	42	1923569955
الصحة	12	3	456047715	5	259789347
الخدمات	14	4	172403053	2	123039960
المجموع الكلي	**352**	**100**	**9137208946**	**100**	**4679909119**

المصدر: النشرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية، الجزائر، السداسي الأول 2009، ص43.

خلال السداسي الأول من سنة 2009 قام الصندوق بتقديم قروض للمشاريع تقدر بـــ 9 ملايير دج لـــ352 مشروع وكانت قيمة الضمانات تقدر بـــ 4.6 مليار دج، واهم القطاعات التي استفادت من هذه القروض هي البناء والأشغال العمومية، النقل والصناعة.

3–3–حصيلة برامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

الجدول رقم 7: عدد المشاريع المموّلة خلال السداسي الأول 2009 (17)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دج
النقل	7832	66.36	171702
البناء والأشغال العمومية	2336	19.79	143741
الخدمات	1084	9.18	47929
الصناعة	431	3.65	80686
الصحة	44	0.37	2226
الفلاحة	43	0.36	2663
السياحة	33	0.28	30614
المجموع	**11803**	**100**	**479560**

والحرف التقليدية، الجزائر، السداسي الأول 2009، ص28.

حسب حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد أن عدد المشاريع الممولة تقدر بـــ 11803 مشروع خلال السداسي الأول من 2009 بتمويل إجمالي يقدر بـــ 479560 مليون دج؛ ويحتل قطاع النقل الصدارة بـــ 7832 مشروع بقيمة 171702 مليون دج يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ 2336 مشروع ممولّ والخدمات بـــ 1084 مشروع ممولّ.

3–4– حصيلة برامج الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ):

الجدول رقم 8: المشاريع الممولّة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال السداسي الأول 2009 [18]

القطاعات	عدد المشاريع	القيمة بـــ 10 ^{3} دج
الخدمات	33289	68590984
النقل	26442	55776595
الزراعة	11429	24725106
الصناعة	6025	19682746
البناء والأشغال العمومية	5350	15457525
الصيد والري	885	5109170
الصيانة	2266	3808448
المجموع	**85686**	**193150574**

إن الحصيلة المسجلة إلى غاية السداسي الأول 2009 تبين أن عدد المشاريع الممولّة من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تقدر بـــــــــ 85685 مشروع وقدرت تكلفة تمويل هذه المشاريع 193 مليون دج، وتعتبر هذه الوكالة من أكثر الوكالات تمويلا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويحتل قطاع الخدمات الصدارة بـــ 33289 مشروع يليه قطاع النقل والزراعة بـــ 26442 و11429 مشروع على التوالي.

5– تقييم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل 90 % من مجموع المؤسسات المتواجدة في الجزائر وأكثر هذه المؤسسات هي المؤسسات المتناهية الصغر التي توظف اقل من 10 عمال.

بالنسبة للهيئات التي تعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، في الجزائر أنشئت وزارة خاصة بهذه المؤسسات هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بالنسبة لتمويل هذه المؤسسات فهو مازال محدوداً في الجزائر رغم أنها في أمس حاجة إلى التمويل وان تنميتها يعتبر جد مهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ والملاحظ انه أول ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الاعتماد على نفسها لتمويل مشاريعها أو ما يسمى بالتمويل الذاتي وذلك بالاقتراض من العائلة والأصدقاء أو من مصادر المؤسسة

الداخلية، وإذا لم يكن التمويل الذاتي كافياً تلجأ إلى القروض البنكية والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي لهذا الصنف من المؤسسات بنسبة تفوق 60 %.

ورغم إنشاء الدولة لكثير من صناديق ووكلات التي تعنى بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي إلا أن هذه المؤسسات لا زالت ترى في التمويل كعائق رئيسي يقف أمام نموها ويهدد استمراريتها.

المحور الثالث: مساهمة بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1– نبذة عن بنك البركة الجزائري: تأسس بنك البركة الجزائري رسمياً في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري حيث 50 % من مجموعة البركة العالمية و50% الأخرى من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثل للطرف الجزائري، تم إنشائه في إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري والمتمثل في قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، وقد ادخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري ومن بين هذه الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، من بينها بنك البركة.

ويعتبر بنك البركة الجزائري البنك التجاري الوحيد في الجزائر الذي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقد واكب نمو البنك منذ تأسيسه عام 1991 تطور الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

2– الوظائف الأساسية لبنك البركة: تتمثل أساسا في:

– وظائف الأساسية لبنك البركة الجزائري بصفة خاصة والمصارف الإسلامية بصفة عامة هي نفس وظائف المصارف التقليدية مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في البعد عن الربا و عن الغرر و الغش و أكل أموال الناس بالباطل.

– تحقيق وظائف المؤسسات المالية وفاعليتها في أداء مختلف الأنشطة المالية والتجارية والنقدية والاقتصادية.

– إشباع حاجات الأفراد من السلع وغيرها من الحاجيات، حيث يتمكن المتعاملون من الحصول على السلع التي يحتاجونها، والتي لا يتوافر ثمنها لديهم، وبالمواصفات التي يحددونها دون أن تدخل في ضمانهم إلا بعد تسلمها، والاستفادة من التسهيلات التي يقدمها المصرف، وذلك بدفع ثمنها على شكل أقساط مؤجلة حسب إمكاناتهم.

– تنشيط التجارة الداخلية على أساس شرعي.

– دعم الصناعة الوطنية والقطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وخدمات ...الخ، حيث يمكن للمصرف تمويل آلات العمل والمعدات الصناعية والزراعية التي تشترى بقصد الأعمال الإنتاجية، وكذلك المعدات الطبية، وما إلى ذلك من مجالات.

3– النتائج المحققة في سنة 2008:[19] بنك البركة الجزائر نجح في تحقيق طفرة كبيرة في صافي أرباحه وموجوداته التشغيلية خلال العام 2008، حيث نمى صافي

أرباحه بنسبة 106% وصافي أرباحه التشغيلية 70 % وموجوداته بنسبة 21% والتمويلات بنسبة 28% وحقوق الملكية بنسبة 42%، وقد كشفت البيانات المالية التي أعلن عنها بنك البركة الجزائر عن تحقيق نتائج قياسية جديدة فاقت المحققة العام الماضي، حيث ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 63% من 51.12 مليون دولار أمريكي عام 2007 إلى 81.09 مليون دولار أمريكي عام 2008 بالتزامن مع النمو الملحوظ في التمويلات والدخل من الرسوم؛ وبعد خصم المصاريف التشغيلية، بلغ صافي الدخل التشغيلي 59.82 مليون دولار أمريكي عام 2008 بالمقارنة مع 35.21 مليون دولار أمريكي عام 2007، أي بزيادة قدرها 70%، وقد ارتفع صافي الدخل إلى 38.94 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة قدرها 106% مقارنة بعام 2007، وقد أمنّت هذه الزيادة للبنك تحسن معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الموجودات اللذين ارتفعا من 24 % و2.5% عام 2007 إلى 35% و4.2% على التوالي عام 2008؛ وقد جاءت هذه النتائج المميزة على خلفية تنامي أنشطة البنك التمويلية خلال العام 2008، حيث ارتفع إجمالي التمويلات بنسبة 28% ليبلغ 706.70 مليون دولار أمريكي عام 2008، وقد انعكس ذلك على ارتفاع حجم الموجودات بنسبة 21% ليبلغ 1.02 مليار دولار بنهاية العام 2008؛ وقد تم تمويل هذه الزيادة عن طريق زيادة حسابات ودائع العملاء وحسابات الاستثمار المطلقة التي نمت بنسبة 16% لتبلغ 780.22 مليون دولار، وهي تمول ما نسبته 76.4% من مجموع الموجودات مما يعكس قاعدة العملاء القوية التي يمتلكها البنك، كما ارتفع مجموع حقوق المساهمين بنسبة 42% ليبلغ 128.47 مليون دولار بنهاية العام 2008.

4– صيغ التمويل الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك البركة:

بالنظر إلى طبيعته الخاصة وإنفتاحه على القطاع الخاص واكب البنك مسيرة الإنفتاح الإقتصادي التي عرفتها البلاد في بداية التسعينات حيث إستقطب العديد من المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي إستفادت من الأدوات المالية والتمويلية الجديدة التي يقدمها البنك، كما استقطب البنك الكثير من الموارد والإدخارات التي كانت تنمو خارج المنظومة البنكية بسبب تحفظ أصحابها من مسألة التعامل بالفوائد، ومن ثم يمكن القول أن بنك البركة ساهم في صيرفة جزء معتبر من الأنشطة الاقتصادية والموارد المالية.[20]

الشكل رقم 01: يوضح أنواع التمويلات الممنوحة حسب المدة في سنة 2006 [21]

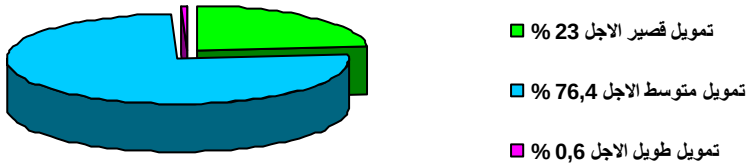

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق بنك البركة.

يتبين من خلال الشكل أنه في سنة 2006 كان تمويل طويل الأجل يمثل النسبة الأقل من التمويلات الممنوحة في بنك البركة بنسبة 0.6 % أي ما يعادل 2.3 مليون دولار وهذا راجع إلى الحذر في منح هذا النوع من التمويل وهو يخصص أساساً لتمويل المساكن من خلال الاستثمارات العقارية.

أما تمويل قصير الأجل فكانت نسبته 23 % مجموع التمويلات خلال نفس السنة أي ما يعادل 86.8 مليون دولار وهو موجه لتمويل بعض المعدات الطبية أو تمويل شراء السيارات.

ويمثل تمويل متوسط الأجل أعلى نسبة خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبته 76.4 % من مجموع التمويلات وهو ما يعادل 288.6 مليون دولار ويستهدف هذا النوع من التمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل شراء الآلات والمعدات التي تحتاجها في الإنتاج.

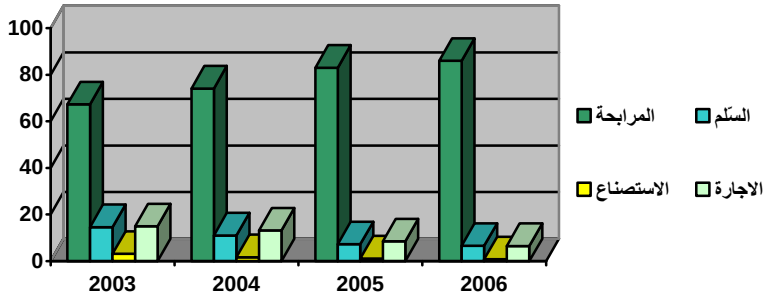

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق بنك البركة الجزائري.

حسب الشكل نجد أن التمويل عن طريق المرابحة في تطور ملحوظ خاصة في سنة 2006 إذ قدر مبلغ التمويل بـ248.3 مليون دولار من مجموع التمويلات، أي ما يعادل نسبة 86 % وهذا مقارنة بسنة 2003 التي كانت نسبتها 67% وقدرت نسبة الزيادة بـ19% وهذه الزيادة راجعة إلى تركيز البنك في تمويله على الخواص كتمويل شراء السيارات والمساكن، والبناء، وهذا يدخل في إطار السياسة المالية لدى بنك البركة، فبدلاً من منح مبلغ كبير لمؤسسة كبيرة واحدة، يقوم البنك بمنحه لعدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو أفراد، وهذا لتفادي المخاطرة.

أما باقي صيّغ التمويل الأخرى (السّلم، الاستصناع، الإجارة) فهي في انخفاض مستمر حيث كانت نسبهم في سنة 2003، 14.61%،3.12%، 14.94% على التوالي لتنخفض سنة 2006 إلى 6.61%،0.82%،6.52% على التوالي؛ وهذا راجع إلى قلة الطلب على التمويل في مجال البناء والتجهيزات (الاستصناع)، الآلات والمعدات (الإجارة) سواء كان ذلك بالنسبة للخواص أو الشركات.

على المدى المتوسط يلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر طلباً ثم تأتي صيغة الإجارة والسّلم وبعدها تأتي صيغة الاستصناع التي تعد الأقل طلباً.

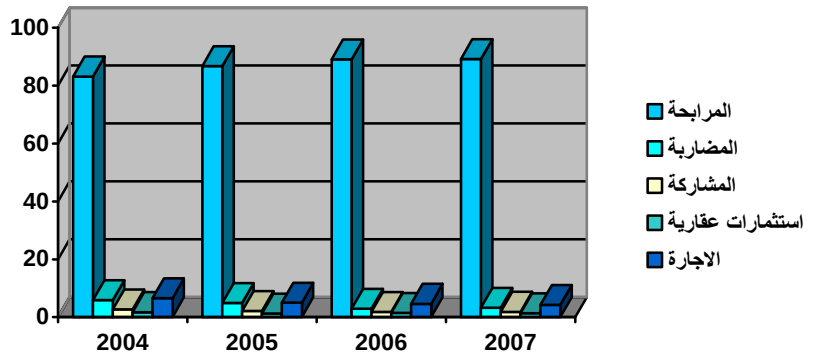

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2008.

من خلال الجدول والمخطط البياني نستنتج أنه في الفترة 2004–2007 كانت عمليات التمويل الخاصة ببنك البركة –الجزائر– تكاد تنحصر على التمويل بالمرابحة (أكثر من 85 %)، بل إن هذا النوع من التمويل يزداد من سنة إلى أخرى على حساب أنواع التمويل الأخرى.

ومما سبق نستخلص أن بنك البركة الجزائري يعتمد أساساً على أربع صيغ للتمويل (المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة)، وتعد صيغة التمويل بالسلم هي الأفضل على المدى القصير، وصيغة التمويل بالمرابحة على المدى المتوسط، بينما صيغة التمويل بالإجارة هي الأفضل على المدى الطويل.

الجدول رقم 9: التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة [24]

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2004		2005		2006	
	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المرابحة	4288	6000	4166	11000	2865	17000
الاجارة	–	128	–	127	–	222
المجموع	4288	6128	4166	11127	2865	17222

المصدر: من وثائق بنك البركة الجزائري.

من خلال الجدول نجد ان التمويلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2004–2006 هي المرابحة والاجارة، وأن البنك يقوم بمنح تمويلاته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مما يمنحه للمؤسسات الكبيرة فهذه الاخيرة لا تستخدم الاجارة لتمويل مشاريعها كما ان التمويل بالمرابحة عرف تناقصا من 4288 مليون دج سنة 2004 الى 2865 مليون دج سنة 2006، بالمقابل عرف تمويل بالمرابحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ملحوظا من 6000 مليون دج سنة 2004 الى 17000 مليون دج سنة 2006، اما التمويل بالاجارة فقد شهد ارتفاعا طفيفا من 128 مليون دج سنة 2004 الى 222 مليون دج سنة 2006.

الخاتمة

يمكن للبنوك الإسلامية ان تلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تمنح دون فائدة، مما ساهم أكثر في إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة جديدة.

نتائج البحث

لقد مكنتنا هذه الدراسة من التوصل الى جملة من النتائج تتمثل في:

– بالرغم من إهتمام بنك البركة الجزائري وحرصه على الإسهام في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهدا القطاع من طاقات إنتاجية وقدرات إبداعية وروح مبادرة إقتصادية كبيرة من شأن هذه المؤسسات المساهمة في التنمية الإقتصادية وإمتصاص البطالة لاتزال هذه المؤسسات تعاني الكثير من نقاط الضعف تحول دون إستفادتها من الخدمات البنكية التي يمكنه ان يقدمها لها، ومن ضمن هذه الثغرات: عدم مصداقية وشفافية البيانات والقوائم المالية التي تقدمها هذه

المؤسسات للبنوك، غياب التسيير المالي و الإداري العلمي المنضبط في كثير هذه المؤسسات وغيرها من الصعوبات.
– بنك البركة الجزائري يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من اهتمامه بتمويل المؤسسات الكبيرة، فالبنك يفضل منح عدة تمويلات صغيرة، بدل من منحه تمويل واحد بمبلغ كبير لمؤسسة كبيرة، وهذا لتفاديا المخاطرة.
– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أقاليم المجتمع المختلفة وذلك لما تتميز به من خاصية الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل، وبهذا فهي تحقق نوعاً من العدالة في توزيع عائد التنمية الاقتصادية بين أقاليم المجتمع، ولأنها لا تحتاج إلى أموال ضخمة أو تقنيات معقدة فهي تلاءم الدول النامية بشكل خاص لافتقار الكثير منها إلى هذه المقومات.
– يعجل التمويل الإسلامي في تكوين رأس المال لمختلف المؤسسات وتعزيز جانب العرض من خلال التعريف بالمؤسسات المنتجة من كل الأحجام وتمويل عمليتي تأسيسها وتوسعيها وتخصيص الموارد المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية.
– أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي لجأت إلى التمويل الإسلامي تتركز أساساً في القطاع الزراعي (اقتناء الجرارات، آلات الحصد...)، قطاع الصيد (اقتناء قوارب الصيد الصغيرة وشبكات الصيد) وقطاع النقل (كاقتناء السيارات والحافلات المخصصة للنقل)، والقطاع الصناعي (لاقتناء الشاحنات، عربات النقل، الآلات المناسبة لنشاطها).
– من خلال المعلومات المقدمة من البنك، اتضح أنه يكتفي بتعامله على أربع صيغ تمويلية إسلامية هي: المرابحة، الإجارة، السّلم والاستصناع بالإضافة إلى استثمارات عقارية.

الاقتراحات

على أساس النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:
– إن أهم شيء يعيق نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التمويل، لذلك فمن الضروري وضع مبالغ مالية لازمة من أجل إنشاء هذه المؤسسات وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية طويلة الأمد.
– ضرورة تضافر الجهود لتوفير بيئة مناسبة لتنشيط وتشغيل هذه المنشآت وذلك بتوفير آليات تمويل تتفق ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تخفيف أعباء المخاطرة على أصحاب هذه المؤسسات ممن قاموا بالاقتراض أو استخدموا أموالهم الخاصة إلى جانب وجود برامج للدعم الحكومي وسياسات حكومية مساندة لهذه المؤسسات.
– إن حل إشكال التمويل ممكن جداً ويتم عبر تخصيص القروض البنكية الموجهة للاستيراد لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علماً أن 40 % من التمويلات البنكية في الجزائر توجه إلى الاستيراد.

– الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تنظيم وتطوير هذا النوع من المؤسسات خاصة التجارب الآسيوية والأخذ بنظام الإدارة الحديثة لزيادة القدرات التنافسية للمؤسسات.

– حتى يمكن إنشاء أرضية منافسة وعادلة، يجب ألا يعامل التمويل الإسلامي بشكل اقل من القروض البنكية التقليدية، لذلك كان من الضروري التأكد من أن أي قانون خاص بالتمويل الإسلامي يشتمل على تعريف دقيق وواضح له.

– تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل الإسلامي من طرف البنوك الإسلامية المعنية أو من طرف الجامعات لتحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم بهذا النوع من التمويل بإستعراض التجارب والنماذج الدولية في هذا المجال لاستخلاص نتائج تطبيق تلك النماذج والاستفادة منها في تنمية وتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر.

– يجب على بنك البركة الجزائري أن يقوم بالدعاية والإشهار في مختلف وسائل الإعلام وإنشاء وكالات تابعة له على المستوى الوطني حتى يكون أقرب إلى عملائه وهذا لا يكون إلا عن طريق سياسة تجارية وتسويقية محكمة.

– فتح المجال أمام مؤسسات مصرفية تعمل وفق مبادئ الشّريعة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية.

الهوامش

1– سحنون سمير وبونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف 17-18 أفريل 2006، ص 423.

2– يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة ميدانية "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 20.

3- Prespective de l'OCDE, Les petites et moyennes entreprises : force locale, action mondiale, juin 2000, p02.

4– رضا قويعة، نظرة علوم الاقتصاد إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطية، تونس،2005، ص 01.

5- T.Beck & A. Demirguc- Kunt, Small and meduim- size entreprises: over coming growth consttraints, World Bank, Washington, 2005, p03.

6– رضا قويعة، نظرة علوم الاقتصاد إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطية، تونس،2005، ص 07.

8- Rapport 2009: Evolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Algérie, Juillet 2010, p102.

9- Politique d'appui a l'innovation dans la PME, ministère de la PME et l'artisanat,Alger, Février 2007, p05.

10– البنك الوطني الجزائري خصص70 مليار دينار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جريدة الخبر، المقال نشر في 12 فيفري 2008، العدد 5242، ص 13.

11– من الموقع الالكتروني لبنك البركة: **http// :www.albaraka-bank.com**

12– حيدر ناصر، مساهمة بنك البركة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 25 – 28 ماي 2003، ص02.